



الرشدي: الفترة المقبلة ستشهد زيادة حجم الطاقة الكهربائية المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي

6

تقارير ديوان المحاسبة أكدت الخلل الكبير في صيانة الطرق عمر الطبطبائي: إقرار قانون القياديين خلال ثلاثة أسابيع أو تفعيل الأدوات الرقابية



عمر الطبطبائي يصرح للصحافيين

دعا النائب عمر الطبطبائي التي سرعة إقرار قانون تعيين القياديين أو سيفعل الأدوات الرقابية على أكبر رأس موضحاً إن لم يقر القانون خلال ثلاثة أسابيع والا «الوجه من الوجهه ابيض» وسنعمل الادوات الرقابية على أكبر رأس.

وقال الطبطبائي في مؤتمر صحفي: تحية اكبار واجلال لشباب الكويت الذين يضحون بانفسهم من أجل إنقاذ غيرهم مؤكداً هذه وظيفتهم لكنهم يبذلون جهودهم ويتكروا الأهل من أجل انقاذ الآخرين لافتاً إلى وجود اشكاليات حقيقية في البنية التحتية في بعض المناطق فضلاً عن غياب خطط الطوارئ والكوارث والأزمات وأنه واقع مرير بسبب التعيينات الباراشوتية والسياسية لشراء الولاءات وهذا الأمر يشترك فيه أعضاء مجلس الأمة الذين يساومون الحكومة في كل أزمة سياسية وطالب الطبطبائي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح بالاستماع إلى الاطفايين واستمع إلى الظلم الذي يقع عليهم لافتاً إلى أن تكرار الأزمات في البلاد سببه عدم تعيين الكفاءات.. وهذا الوقت المناسب للاصلاح ومحاسبة المقصرين وعموماً أي إنسان على هذه الأرض بآرائها، واحد ضحى بحياته وهو يحاول انقاذ أسرة كويتية ودعا الطبطبائي أي واحد له علاقة بخطة الطوارئ أن يترك مكانه لأنه فشل متأسلاً أين خطة الطوارئ؟ هل استمتمت إلى صفاة انداز؟ هل الدولة مستعدة لأي طارئ جديد؟

وأشار الطبطبائي إلى: أن تقارير ديوان المحاسبة أكدت الخلل الكبير في صيانة الطرق فهل تمت محاسبة أي شخص وعندما تأتي لنحاسب تقولون أننا مؤزمون مطالبنا الحكومة الاستمرار بالهتج الذي بدأت فيه وأحالة القياديين المسؤولين عن خطة الطوارئ والمناطق الجديدة التي تبين بشكل لا يحتمل التأويل وجود خلل حقيقي فيها.



أسامة الشاهين

أكد أن «الأشغال» أبرمت عقوداً لمشاريع بقيمة 21 مليار دينار الشاهين يطالب الحكومة بسرعة تعويض المتضررين ومحاسبة المقصرين في أزمة الأمطار

هل يتناسب ما شهدناه من أداء الشوارع والإنفاق وشبكات تصريف مياه الأمطار وشبكات الصرف الصحي مع حجم العقود الكبيرة والإنفاق الضخم؟ وأعرب الشاهين عن أسفه أن تحل ذكرى دولة المؤسسات 11 نوفمبر ونحن نشهد هذه التحديات المناخية والإدارية القاسية. وأوضح أنه بالإضافة إلى طلب عقد الجلسة الخاصة هناك أسئلة برلمانية قدمت في هذا الشأن وكذلك لجنة التحقيق واجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية المقرر اليوم. وحيا الشاهين تجاوب مجلس الوزراء مع المطالبات النيابية والشعبية بتعويض المتضررين والتي تجد سندها من المادة 25 من الدستور. ودعا للمتضررين.

التي تجد سندها من المادة 25 من الدستور. ودعا للمتضررين.

ريبع سكر أكد النائب أسامة الشاهين أن وزارة الأشغال العامة أبرمت 273 عقداً خلال السنوات العشر الماضية بإجمالي فاق الـ 21 ملياراً و125 مليون دينار. وأضاف في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن العقود تضمنت 192 عقداً لصيانة طرق وساحات وشبكات تصريف مياه الأمطار و26 عقداً لصيانة وإنشاء شبكات مجاري الصرف الصحي و55 عقداً لإنشاء وصيانة طرق وجسور وتقاطعات. وأكد أن تلك الأرقام المذكورة هي من واقع ما ورد لنا من الإجابات البرلمانية الموقفة، متسائلاً

«المالية البرلمانية» تواصل فتح ملف البديل الاستراتيجي خورشيد: مدينة الحرير وتطوير الجزر وبرنامج الاستدامة ضمن الأولويات

الاستدامة ومن المؤسف اتضح ان الحكومة خلال الاجتماعات السابقة معها لم تنتهي من اعداد تقريرها بهذا الشأن وهذا الموضوع مهم لأنه يعتبر بديل للوثيقة الاقتصادية التي طرحت في اوقات سابقة. وأضاف « وايضا هناك قوانين تقدم بها الاخوة الزملاء منها شعوبية ومنها تنموية وايضا وضعنا لها اولوية وايضا اقتراحات برغبة وكذلك القوانين المتعلقة بقوانين بالاحالات. وتابع « وايضا قابلنا في اللجنة وزير التجارة خالد الروضان الذي ارى انه من الوزراء النشطين وناقشنا معه عدة قوانين وكانت هناك 9 قوانين سوف تقدم منها ما أقر خلال العطلة البرلمانية والان هو على جدول الاعمال ، ومنها موجود على جدول اعمال اللجنة ، مثل قانون التمويل الجماعي وقانون تعديل السجل التجاري وقانون تبادل المعلومات تم اتجاذه وايضا قانون حماية المنافسة ويحتاج إلى بعض التعديلات ، إضافة إلى قانون تنظيم مهنة مراقبي الحسابات الجديد وهو قانون يحتاج إلى تحديث وايضا قانون تنظيم قطاع التأمين ونحن شبه انتهينا من اعداده ويصدر مواصلة مناقشته مع المعنيين. وقال « وكما أننا بصدد مناقشة قانون الاعسار واعادة الهيكلة المالية وايضا التعديل



صلاح خورشيد

ريبع سكر كشف رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب صلاح خورشيد عن بحث اللجنة خلال اجتماعها الاول لأوليوياتها خلال دور الانعقاد الحالي، كاشفاً عن الاتفاق على مجموعة من المشاريع بقوانين من الحكومة وايضا اقتراحات بقوانين من الزملاء النواب إضافة إلى اقتراحات برغبة. وقال خورشيد في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة أمس هناك قوانين نتعتقد انها مهمة وملحة واصرينا ان تكون من ضمن الاولويات ومن ضمنها قانون البديل الاستراتيجي التي نرى انها من القوانين المهمة وبالتالي اكدنا على هذا القانون وتابع « كما ناقشنا موضوع التركيبة السكانية وسكون من ضمن الاولويات خاصة وأنها بحاجة إلى معالجة الاختلالات التي نعاني منها فيما يخص انعكاسها على الميزانية العامة للدولة وايضا من خلال الخدمات التي تقدمها الدولة من كهرباء وماء واستخدام الطرق. وأضاف: وايضا ناقشنا موضوع قانون غرفة التجارة والصناعة خاصة وأنه جاء اليوم ان تكون الحكومة جادة لمناقشة هذا القانون وهو من الاولويات المهمة وايضا مشروع انشاء المناطق

11 طلبا بتشكيل اللجان المؤقتة على جدول الأعمال 12 نائباً وقعوا طلباً بتخصيص جلسة الغد لمناقشة أزمة الأمطار

مدرج على جدول الأعمال 51 تقريراً للجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين، وتفصيلها كالتالي:
-التقرير الثاني والخمسون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن المرسوم رقم (177) لسنة 2018 يرد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (61) لسنة 1976.
-التقرير الحادي والثمانون للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون المقدم من بعض الاعضاء بإلغاء القانون رقم (115) لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.
وفي جلسة 2018/6/27 م قرر المجلس تقديم لجنة المرافق العامة تقريرها آنف الذكر قبل بداية دور الانعقاد العادي مع احتفاله بدوره في جدول الاعمال.
-مواصلة النظر في التقرير الخمسين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحين بقانونين في شأن إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات.
وفي جلسة 2018/6/27 م قرر المجلس تأجيل نظر الموضوع آنف الذكر إلى بداية دور الانعقاد العادي الثالث بناء على طلب رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع - مع احتفاله بدوره في جدول الاعمال.
1- التقرير الرابع والعشرون للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعدها (21). -التقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين في « شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج ».
- التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بإلزام الحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية.



قاعة عبدالله السالم

ريبع سكر يعقد مجلس الأمة يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين جلساته العادية والتكميلية، وتم تقديم طلباً من قاعاً من 12 نائباً بتخصيص جلسة الغد لمناقشة أزمة الأمطار.
وعلى جدول أعمال الجلسة العادية ستة عشر بنداً تشمل 53 تقريراً عن اللجان البرلمانية المختلفة، بالإضافة إلى 3 اقتراحات بقرارات، بالإضافة إلى الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر.
كما يتضمن جدول أعمال المجلس 11 طلباً بتشكيل اللجان البرلمانية المؤقتة، و5 طلبات للتحقيق، وطلب مناقشة بشأن دواعي وأسباب ندب مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة ومدى توافقها مع أحكام القوانين.
ومن هم ما ورد في جدول الأعمال:
البند الرابع: طلبات تشكيل اللجان المؤقتة ينظر مجلس الأمة في جلسته العادية الثلاثاء في طلبات بتشكيل 10 لجان مؤقتة وهي كالتالي:
1- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة الشباب والرياضة وعدد أعضائها (5). ب- 1 / اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة الإسكان وعدد أعضائها (5).
2 / اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة الإسكان-ج.
تشكيل لجنة تحسين بيئة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وعدد أعضائها (5).
د- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة.
هـ- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة شؤون المرأة والأسرة وعدد أعضائها (3).
و - اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة البيئة وعدد أعضائها (3).
ز - 1 / اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة الإسكان.
أزمة وظروف التشغيل وعدد أعضائها (3).
2 / اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة تنمية الموارد البشرية.
ح - اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة حقوق الإنسان وعدد أعضائها (5).
ط- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء

أنف الذكر إلى جلسة يوم الثلاثاء بتاريخ 2018/5/15 م بناء على طلب بعض الأعضاء.
البند العاشر: تقارير اللجان عن طلبات التحقيق
-التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية طبقاً للمعايير الواردة في التكاليف الصادر من مجلس الأمة.
-التقرير الثامن للجنة المرافق العامة عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد مساء الجمعة الموافق 2017/3/24 والتي كشفت خلال في شبكة تصريف مياه الأمطار وغرقاً لبعض الإنفاق والطرق والمنازل الخاصة.
البند الحادي عشر: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

لدى أعضاء مجلس الأمة، ومدى توافقها مع أحكام القوانين، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصده.
البند التاسع: طلبات التحقيق: مدرج على جدول الأعمال 5 اقتراحات بتشكيل لجان تحقيق وهي كالتالي:
- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة بها، وفي جلسة 2017/4/25 م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح آنف الذكر إلى جلسة يوم الأربعاء بتاريخ 2017/4/26 م بناء على طلب الحكومة - وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة).
- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق فيما ورد في محاور استجواب وزير النفط ووزير الكهرباء والماء في جلسة 2018/5/1 م، وفي جلسة 2018/5/10 م الخاصة بقر المجلس تأجيل نظر الاقتراح

بشأن تشكيل لجنة القضايا النقطية.
البند السادس: الخطاب الأميري مدرج على جدول الأعمال الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/ 10 / 30 م، وذلك للنظر في حالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري.
البند السابع برنامج عمل الحكومة يواصل المجلس النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017 - 2019/2020) نحو تنمية مستدامة، تطبيقاً لنص المادة (98) من الدستور.
البند الثامن: طلبات المناقشة: طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن دواعي وأسباب ندب مجموعة من العسكريين للعمل

بشأن تشكيل لجنة القضايا النقطية.
البند السادس: الخطاب الأميري مدرج على جدول الأعمال الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/ 10 / 30 م، وذلك للنظر في حالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري.
البند السابع برنامج عمل الحكومة يواصل المجلس النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017 - 2019/2020) نحو تنمية مستدامة، تطبيقاً لنص المادة (98) من الدستور.
البند الثامن: طلبات المناقشة: طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن دواعي وأسباب ندب مجموعة من العسكريين للعمل